الجمهورية الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي صالحي أحمد - النعامة -

معهد الآداب واللّغات

قسم اللّغة والأدب العربي

مذكّرة مكمّلة لنيل شهادة الماستر في اللّغة والأدب العربي بعنوان:

الشّواهد اللّغويّة في كتاب "محاضرات في أصول النّحو للدّكتور التّواتي بن التواتي"

ميدان اللّغة والأدب العربي

شعبة الدّراسات اللّغويّة

تخصّص: اللّسانيّات العربيّة

إشراف الأستاذة:

- دة. فاطمة دوحاجي

إعداد:

- نورالدّين ودّة

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الصفة
د. محمد دويس	رئيسا
د.ة فاطمة دوحاجي	مشرفا ومقررا
د. محمد بداوي	ممتحنا

الموسم الجامعي:

1445/1444ه - 2024/2023م

C.U.N
المركز الجامعي بالنعامة
CENTRE UNIVERSITAIRE DE NAAMA

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المركز الجامعي صالحي أحمد – النعامة –

معهد الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله :

السيد (ة) : ودة فراس

الصفة (طالب – أستاذ – باحث) : طالب

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم : 204766455

الصادرة بتاريخ : 2019 - 06 - 30

المسجل (ة) بكلية / معهد : الآداب واللغات

قسم : اللغة والأدب العربي

والمكلف (ة) بانجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج – مذكرة ماستر – مذكرة ماجيستير – أطروحة دكتوراه) عنوانها : الشواهد اللغوية في كتاب: محاضرات في أصول النحو للدكتور التواتي بن التواتي.

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ : 2024/05/05

توقيع المعني

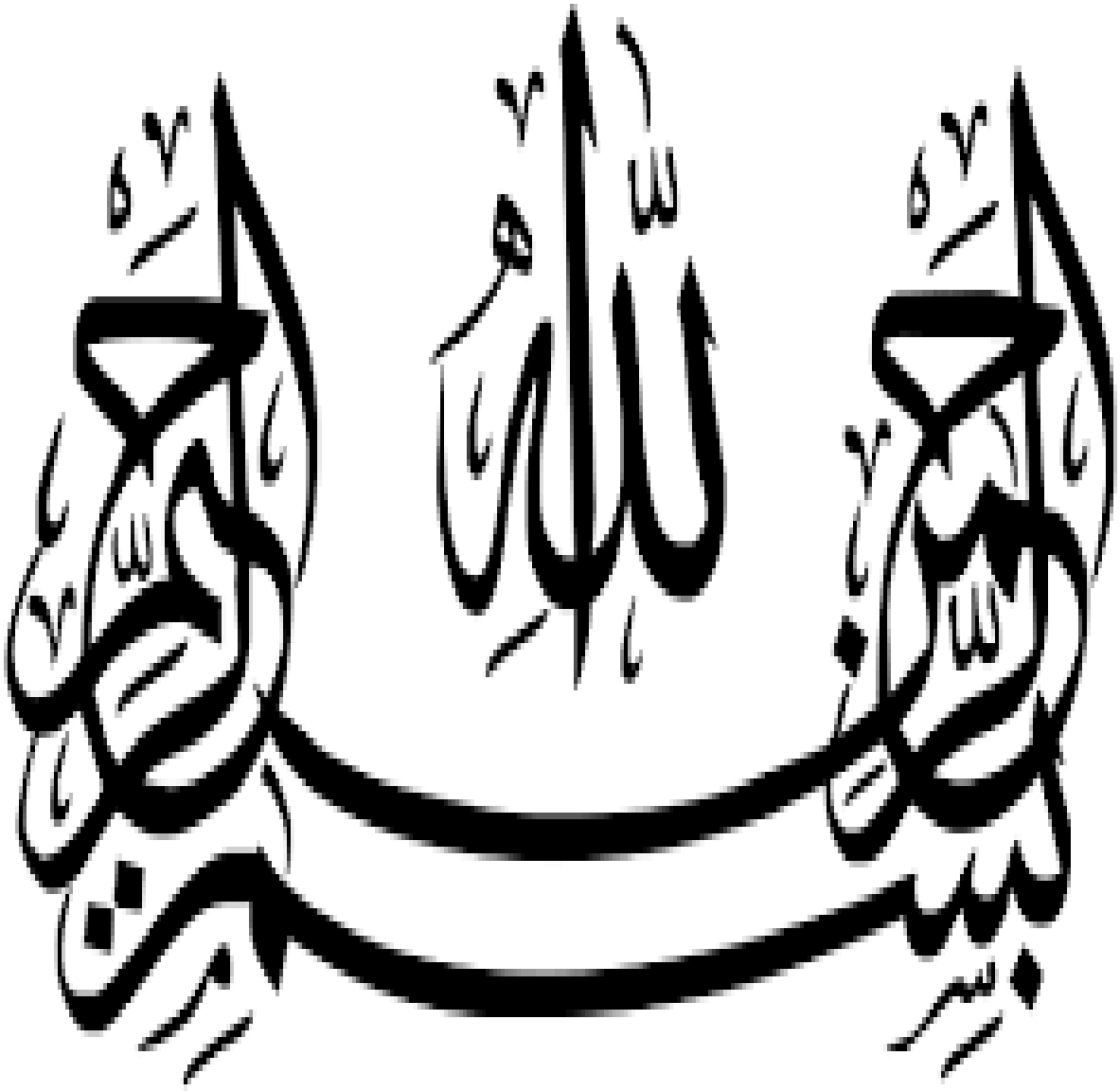

إهداء

بسم الله الرّحمن الرّحيم والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه ومن والاه أجمعين إلى يوم البعث والدّين، أمّا بعد:

وبفضل الله ورضا الوالدين أتممت مذكّرتي، فكلّما قبّلتهما شعرت بقوّة الثّقة وانبساط الخير الّذي لاعوض له بأيّ شكل من أشكال الفناء الدّنيوي، والّتي أهديها إليهما بخالص فلذات قلبي وكبدي.

كما أهدي هذا العمل إلى إخوتي وأخواتي الدّاعمين لي.

وإلى كلّ من ساندني من بعيد أو قريب.

ودّة نورالدّين

شكر وعرفان

الحمد لله ربّ العالمين، حمدا طيّبا مباركا فيه ملء السّماوات والأرض، والصّلاة والسّلام

على خير المرسلين سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

شكرا لله أوّلا وأخيرا، فهو الّذي أعاننا على إتمام هذه الدّارسة، بعد ذلك يطيب لنا أن

نتقدّم بجزيل الشّكر والعرفان لأستاذتنا المشرفة الدّكتورة/ فاطمة دوحاجي على جهدها

ومتابعتها وتوجيهاتها النيّرة الّتي بسّطت من التّوغّل في ثنايا المذكّرة.

كما نشكر كلّ أساتذة قسم اللّغة والأدب العربي.

ودّة نور الدّين

مقدّمة

الحمد لله الّذي ملك فقدّر الموفّق الهادي إلى سبيل الرّشاد، أتمّ نعمته علينا ووفّقنا ويسّر لنا السّبيل لإتمام عملنا وبارك على عبده ورسوله الأمين، سيّدنا وحبيبنا معلّم الأمّة ومبلّغ الرّسالة محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين، صلوات ربّي وسلامه عليه "صلى الله عليه وسلّم" علّم العالم فكان أفصحهم لسانا وأكثرهم بيانا ومعلّما للأمّة، وبعد:

تعدّ الشّواهد أهمّ ما عني به دارسو اللّغة العربيّة قديما وحديثا، فهي عماد اللّغة وعلى نصوصها بُنيت قواعد النّحو والصّرف والبلاغة، فيعتبر الشّاهد الخبر القاطع الّذي يستعمله اللّغويّ من أجل إثبات صحّة القاعدة و وضوحها لاكتمال الصّورة، فتوظيف الشّاهد بأنواعه المختلفة في الكتب العربيّة أمر مهمّ وذلك لأنّه يشكّل المادّة والرّكيزة الأساس في وضع القواعد وذلك للحفاظ على الفصيح من اللّغة العربيّة بعدما أصابها من لحن جرّاء دخول غير العرب بها وامتزاجها بالثّقافات الأخرى، ونظرا لأهمّية الشّواهد اللّغويّة قديما وحديثا، ارتأينا أن يكون موضوع بحثنا موسوما ((الشّواهد اللّغويّة في كتاب محاضرات في أصول النّحو للتّواتي بن التواتي)) ولعلّ السّبب الأهمّ لاختياري هذا الموضوع: رغبة منّي في معرفة الشّواهد في الكتاب وأيضا اختياري لِعَلَمٍ من أعلام الجزائر ألا هو: "التّواتي بن التواتي" ودراسة مؤلَّفه.

لقد أتى الشّاهد برهانا وحجّة ودليل عند القدماء للبرهنة على مختلف القضايا النّحويّة واللّغويّة، ومن هذا تمّ اختيارنا لموضوع الشّواهد اللّغويّة في كتاب ((محاضرات في أصول النّحو)) للدّكتور: "التّواتي بن التواتي" ، وكتساؤلات ارتأينا بها الإلمام بالموضوع والمندرجة كالآتي:

- من هو العلّامة الجزائري "التّواتي بن التواتي"؟.
- ما الشّاهد، وما مفهومه، وما مصادره؟.
- ما الشّواهد الّتي اعتمدها العلّامة الجزائري "التّواتي بن التواتي" في مؤلَّفه؟.
- ما المنهج الّذي اتّبعه العالِم في دراسته للشّواهد؟.

وأمّا الأسباب الّتي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع نذكرها فيما يلي:

- معرفة الموارد من هذا الكتاب.
- تسليط الضّوء على علم من أعلام الجزائر "التّواتي بن التواتي" والتّعرّف عليه.
- دراسة أحد مؤلّفاته.
- إحصاء بعض الشّواهد الّتي اعتمدها في مؤلَّفه.
- أهمّ القضايا الّتي اعتمدها في المؤلَّف.

معتمدا في ذلك المنهج الوّصفي لدراسة موضوع الشّواهد من حيث: التّعريف والمصادر ، والأهمّية والوظيفة، وكذا المنهج التّحليلي الإحصائي من خلال إحصاء جميع الشّواهد الواردة وتحليلها.

حيث اقتضت منّا طبيعة الموضوع استهلاله بمقدّمة ومدخل ثمّ فصلين وذيّلناه بخاتمة وفهارس.

تناولنا في المدخل نبذة مختصرة للسّيرة الذّاتيّة والعلميّة للعلّامة "التّواتي بن التواتي" ثمّ وسمنا الفصل الأوّل: التّعريف بالشّواهد اللّغويّة ووظائفها وأهمّيتها، الاستشهاد ومصادره كما تطرّقنا إلى التّعريف بأصول النّحو وذكر نشأة وتاريخ علم أصول النّحو ، أهمّ أعلام علم أصول النّحو ، ثمّ فائدة / غاية / أقسام علم أصول النّحو.

أمّا الفصل الثّاني: فقد أفردناه "لدراسة إحصائية لشواهد الكتاب" المعتمدة بدءا بالشّواهد الخاصّة بالقرآن الكريم والقراءات، والحديث الشّريف وكلام العرب (شعرا ونثرا) أمّا الخاتمة: فكانت عبارة عن أهمّ النّتائج الّتي توصّلنا إليها في هذه الدّراسة.

الدّراسات السّابقة:

كانت عدّتنا في هذا البحث مجموعة من المصادر والمراجع أهمّها: كتاب **محاضرات في أصول النّحو** ل: "**التّواتي بن التواتي**" بالدّرجة الأولى لأنّه محور دراستنا، وكتاب **أصول النّحو العربي** ل: الدّكتور "**محمّد خان**"، بالإضافة إلى العديد من كتب التّراجم...

وقد اعترضتنا بعض الصّعاب أهمّها صعوبة التّعامل مع المؤلّفات القديمة، إضافة إلى اتّساع رقعة علم أصول النّحو وتشعّبه.

في الأخير نتمنّى التّوفيق من الله العليّ القدير، داعين الله السّداد والرّضى في صالح أعمالنا.

سنستهلّ هذا البحث بمدخل نعرض فيه سيرة المؤلّف العلّامة الجزائري "التّواتي بن التواتي" صاحب كتاب ((محاضرات في أصول النّحو)):

1/ نبذة تاريخية عن سيرة المؤلّف:

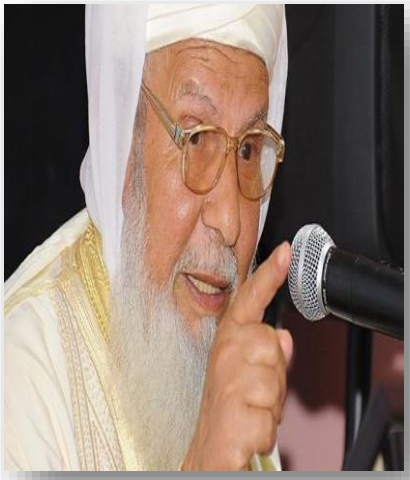

وُلد الأستاذ الدّكتور / **التّواتي بن التواتي** (1943.09.01) بالأغواط، أخذ القرآن الكريم بالزّاوية الرّحمانية في فترة وجيزة جدّا عن الشّيخ كويسي المبروك، تعلّم بمدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ثمّ التحق بجيش التّحرير الوطني الجزائري، وبعد الإستقلال أعاد حفظ القرآن عن الشّيخ غالم محمود، عمل في حقل التّربية والتّعليم أكثر من 36 سنة وفي مختلف الأطوار التّعليمية (الإبتدائي، المتوسّط، الثّانوي)، درس أكثر من 14 سنة ولا يزال بجامعة عمّار ثليجي بالأغواط، وأشرف على العديد من المذكّرات العلميّة؛ يشغل حاليا منصب أستاذ محاضر مشارك، ومكلّف من طرف مديرية الشّؤون الدّينية بالإمامة وتقديم الدّروس والمحاضرات بمساجد الولاية.

متحصّل على شهادة اللّيسانس في الحقوق، وشهادة اللّيسانس في اللّغة العربيّة وآدابها، وحائز على شهادة الماجستير في النّحو العربي وأصوله بدرجة مشرف جدّا، وعلى شهادة الدّكتوراه في القراءات والدّراسات النّحوية والأحكام الشّرعية[1].

2/ مؤلّفاته[2]:

- المبسّط في الفقه المالكي بالأدلّة.
- القراءات القرآنية وأثارها في النّحو العربي والفقه الإسلامي.
- الأخفش الأوسط وأراؤه النّحوية.

[1]- جريدة صوت الأحرار ، نسخة محفوظة ، 08 يونيو 2012 ، على موقع واي باك مشين.

[2]- المرجع نفسه.

- كتاب الفقه المقارن.

إضافة إلى[1]:

- محاضرات في أصول النّحو.
- المدارس النّحوية.
- التّحفة البهيّة في القواعد الأصوليّة.
- مفاهيم في علم اللّسان.
- المدارس اللّسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث.
- كتاب في التّفسير ((الدُّرُّ الثّمين في تفسير الكتاب المبين)) في 20 مجلّدا، وهو عبارة عن دروس في التّفسير ألقاها المصنّف في المساجد.
- كتاب في أصول الفقه ((شرح التّحفة البهيّة في أصول الفقه)) في 03 مجلّدات، طبع على يد ابن حزم -بيروت-.
- كتاب ((الفيض القدسي في تفسير آية الكرسي))، كتاب من الحجم الصّغير مطبوع.
- كتاب في النّحو ((موجز في قواعد العربية)) في 03 مجلّدات، وهو عبارة عن محاضرات في النّحو العربي ألقاها على الطّلبة في الجامعة.
- كتاب ((الإنسان في القرآن الكريم)) بداية ونهاية.
- كتاب ((من أعلام المذهبين: المالكي والإباضي)).
- كتاب ((موطّأ مالك بن أنس، ومسند الرّبيع)) -دراسة تقابلية-.

[1]- المرجع السابق.

الفصل الأوّل:

الشّواهد اللّغويّة

الماهية والوظيفة

سنتناول في هذا الفصل موضوع الشّواهد اللّغويّة بالتّعريف بها، وذكر أهمّيتها ومصادرها عند علماء اللّغة.

1/ الشّواهد اللّغويّة:

لقد جعل العلماء من الشّواهد ركائز أساسية في وضع قواعدهم، ومادّة ضرورية في بناء معاجمهم حفاظا منهم على الفصيح من اللّغة العربيّة.

أ/ الشّاهد لغة:

من التّعريفات المعجميّة للشّاهد ما جاء في لسان العرب للشّاهد: اللّسان من قولهم لفلان شاهدٌ حسن، أي عبارة جميلة[1].

فشاهده اللّسان، وشاهد الله جلّ ثناؤه هو الملك[2].

والشّهادة: الخبر القاطع، تقول منه شهد الرّجل على كذا، وقوله تعالى: ﴿ وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ ﴾ (البروج: 03)، الشّاهد: "النبيّ صلّى الله عليه وسلّم"، والمشهود: يوم القيامة[3].

والشّاهد في المعجم الوسيط: هو من يؤدّي الشّهادة، والشّاهد الدّليل، جمع: شهود وأشهاد، وجمع غير العاقل شواهد[4].

---

[1]- ابن منظور: لسان العرب ، تحقيق عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي ، دار المعارف ، مصر ، ص 2351.

[2]- أحمد ابن فارس ، مقاييس اللغة ، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، 1979م ، ج3 ، ص 221.

[3]- ابن منظور ، لسان العرب ، ص 238 ، 241.

[4]- مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق الدولية ، ط4 ، 1429هـ ، 2007م ، مادة شهد ، ص 497.

ب/ الشّاهد اصطلاحا:

قال عنه "أبو هلال العسكري": ((وهذا الجنس كثير في كلام القدماء والمحدثين وهو أحسن ما يُتعاطى من أجناس صنعة الشّعر، ومجراه مجرى التّذييل لتوليد المعنى، وهو أن تأتي بمعنى ثمّ تؤكّده بمعنى آخر يجري مجرى الاستشهاد على الأوّل والحجّة على صحّته))[1].

والشّاهد هو ما يؤتى به من الكلام العربيّ الفصيح، ليشهد بصحّة نسبة لفظ أو صيغة أو عبارة أو دلالة عربيّة[2].

وهو جملة من كلام العرب أو ما جرى مجراه كالقرآن الكريم، يتّسم بمواصفات معيّنة، ويقوم دليلا على استخدام العرب لمعناه أو نسقا في نظم أو كلام، أو على وقوع شيء إذا اقترن بغيره أو على علاقة بين لفظ و آخر ونحو ذلك، ممّا يصعب حصره وممّا هو محسوب في كلام العرب الفصحاء[3].

والشّاهد قول عربي موثوق بعربيّته يورد للاحتجاج به على قول أو رأي[4].

وعلى هذا يكون المقصود بالشّواهد ((هو إثبات أنّ الاستعمال اللّغوي المشهود له هو من فصيح كلام العرب))[5].

من خلال التّعريفات نستنتج أنّ الشّاهد هو تأكيد المعنى، وهو جملة من كلام العرب الفصيح يُستخدم كدليل يُحتجّ به على أقوالهم وآرائهم.

---

[1]- أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري ، كتاب الصناعتين ، الكتابة والشعر ، تحقيق: علي محمد البجاوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، ط1 ، 1371هـ ، 1952م ، ص 383.

[2]- محمد حسن حسن جبل ، الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، دط ، دت ، ص 51.

[3]- يحي عبد الرؤوف جبر ، الشاهد اللغوي ، مجلة النجاح للأبحاث ، ع6 ، مج2 ، 1992م ، ص 265.

[4]- مسعود غريب ، الاستشهاد بالشعر وأهميته ، مجلة الأثير ، ع26 ، سبتمبر 2016م ، ص 192.

[5]- محمد حسن حسن جبل ، الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته ، ص 68.

1-2/ وظيفة الشّواهد:

تُعدّ الاستفادة من النّصوص اللّغويّة السّابقة من أهمّ الوظائف الّتي تؤدّيها الشّواهد اللّغويّة، ((فهي تساعد على تناقل الأفكار وتداولها من جيل إلى آخر، ومن مكان إلى آخر))[1]، لكن لا يمكن القول أنّها الوظيفة الوحيدة الّتي تستعمل من أجلها الشّواهد، ويرى الدّكتور "محمّد حسن جبل" أنّ الوظيفتين الأساسيتين للشّواهد هما[2]:

أ/ إثبات واقع اللّغة في مستوياتها: الأصوات، الصّرف أو الصّيغ، النّحو أو التّركيب، المتن والدّلالة.

ب/ أنّها مأخذ ضوابط اللّغة وحدودها وسنن أهل السّليقة فيه، فهي تعمل على إعطاء الدّليل الواضح على صحّة وجود اللّفظ المحدّد بمعناه أو أحد معانيه في لغة العرب، أو في إحدى لهجات القبائل العربيّة الموثوق بها.

ومن الوظائف الأخرى الّتي تؤدّيها الشّواهد نذكر[3]:

- إعطاء فكرة وصورة عن البيئة الّتي قيل فيها الشّاهد، وتعكس حضارة النّاطقين بها.
- الانتفاع بما فيها من ألفاظ وتراكيب ومعان بلاغية، والاستمتاع بما فيها من جمال وروعة وتصوير تنقل القارئ من عصر إلى آخر، ومن فنّ رائع إلى فنّ بديع.
- الاستعانة بها في التّأليف والتّدريس.

1-3/ أهمّية الشّواهد:

قد تنبّه إلى أهمية الشّواهد كثير من الأدباء كأمثال "أبي هلال العسكري" الّذي قال في ذلك: ((...ثمّ إنّي ما رأيت حاجة الشّريف إلى شيء من أدب اللّسان، بعد سلامته من اللّحن

---

[1]- ينظر: مليكة بن عطاء الله ، درس الشواهد في الدرس اللغوي العربي ، أهميتها أنواعها ووظيفتها ، مجلة الذاكرة ، ع10، تصدر عن مخبر التراث اللغوي والأدبي في الجنوب الشرقي الجزائري ، ورقلة ، الجزائر ، يناير 2018م ، ص 274.

[2]- محمد حسن حسن جبل ، الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته ، ص 47.

[3]- مليكة بن عطاء الله ، درس الشواهد في الدرس اللغوي العربي ، أهميتها أنواعها ووظيفتها ، ص 275.

كحاجته إلى الشّاهد والمثل، والشّذرة والكلمة السّائرة، فإنّ ذلك يزيد المنطق تفخيما ويكسبه قبولا، ويجعل له قدرا في النّفوس، وحلاوة في الصّدور، وإنّما هو في الكلام كالتّفصيل في العقد والتّنوير في الرّوض، والتّسهيم في البرد...))[1].

- تعمل الشّواهد على توضيح الرّؤية والمنهج بالنّسبة للدّارس، يقول "ابن جنّي" في كتابه الخصائص: ((إذا قام الشّاهد والدّليل، وَضُح المنهج والسّبيل))[2].
- تساعد الباحث على شرح فكرته بحيث تجعلها أكثر وضوحا، وأبعد تأثيرا في نفس المتلقّي فهي تزوّده بالحجّة القويّة الّتي تدعم بها رأيه، فيصبح المتلقّي أكثر استعدادا لقبوله وإقرارا بصوابه[3].

1-4/ الاستشهاد ومصادره:

يُعدّ الاستشهاد الخبر القاطع الّذي يقوم بصياغته علماء اللّغة، والّذي يطبّقونه دلالة على أنواع مصدريّة من شعر أو نثر.

أ/ الاستشهاد:

الاستشهاد مأخوذ من شَهِدَ، شَهَادَةً، واسْتِشْهَادًا، وبالتّالي فهو دلالة على الاطّلاع والكّشف الّذي يضمّ الشّاهد، إذًا أمكن لنا القول بأنّ المعنى واحد من حيث مضمونهما أي أنّ الاستشهاد أو الشّاهد كلاهما يصبّان في قالب معنويّ واحد.

ب/ مصادر الاستشهاد:

حصر علماء اللّغة العربيّة بعد جمعهم للمادّة اللّغوية مصادر الاستشهاد في ثلاثة أنواع وهي: القرآن الكريم، والحديث النّبوي الشّريف، وكلام العرب (شعرا و نثرا).

[1]- علي القاسمي ، معجم الاستشهادات ، مكتبة ناشرون ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2001م ، ص 25.

[2]- ابن جني ، الخصائص ، تحقيق: محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، ج1 ، ص 12.

[3]- ينظر: علي القاسمي ، معجم الاستشهادات ، ص 25.

1-4-1/ القرآن الكريم:

يمثّل أعلى درجات الفصاحة وذروة كلام العرب في الاحتجاج به، فهو كلام الله تعالى المنزّل على سيّدنا "محمّد صلّى الله عليه وسلّم" باللّفظ العربيّ المنقول إلينا بالتّواتر، والمكتوب في المصاحف المبدوء بسورة الفاتحة والمختوم بسورة النّاس[1]، وقد أجمع علماء اللّغة على أنّ القرآن هو أولى الكلام العربي بأن يُحتجّ به لقوله عزّوجل: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ (يوسف: 02)، وقال في موضع آخر: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ (الشعراء: 195)، فاستشهدوا به واحتجّوا بكلّ ما جاء فيه متواترا كان أم شاذّا، قال "السّيوطي": ((أمّا القرآن: فكلّ ما ورد أنّه قُرئ جاز الاحتجاج به في العربيّة، سواء كان متواترا، أم آحادا، أم شاذّا))[2].

ولو تعرّضنا لكلّ ما أحدثه القرآن من تغيير في حياة العرب والمسلمين في الفكر والعلم، لخرجنا عن نطاق الدّراسة وابتعدنا عن المنهج المحدّد، لكن حسبنا ما له علاقة بموضوعنا، وما للقرآن الكريم من فضل على حفظ العربيّة ودور في مواكبة مراحل بنائها حتّى اكتملت ووقفت على ساقيها وبوّأها مكانة شريفة من دون سائر اللّغات، فإذا رجعنا إلى هذه النّصوص وجدناها أجمعت على أنّ القرآن الكريم موضع الاستشهاد والاحتجاج بكلامه، غير أنّها صرّحت في بعض نواحيها إلى أنّه قد يحوي القياسي وغير القياسي أي: المطرد والشّاذ، فكيف نوفّق بين الأمرين[3]؟.

فالقرآن الكريم هو المصدر الأوّل من مصادر الاستشهاد، وهو الرّكيزة الأساسية لمصادر الاستشهاد الأخرى وسيّد الشّواهد كلّها.

1-4-2/ الحديث النّبوي الشّريف:

وهو المصدر الثّاني من مصادر الاستشهاد اللّغوي بعد كلام الله تعالى.

---

[1]- زكي الدين شعبان ، أصول الفقه الإسلامي ، دار الكتب ، بيروت ، ط2 ، 1971م ، ص 17.

[2]- محمد حسن حسن جبل ، الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته ، ص 71.

[3]- ينظر: التواتي بن التواتي ، محاضرات في أصول النحو ، دار الوعي ، رويبة ، الجزائر ، 2008م ، ص 82/79.

فالحديث كما يعرّفه "ابن حزم": ((وحي مرويّ منقول غير مؤلّف ولا معجز النّظام ولا متلوٍّ، ولكنّه مقروء))[1]، فهو كلّ ما ثبت عن "النّبي صلّى الله عليه وسلّم" من قول أو فعل أو تقرير والاستشهاد به ضروري إذ لا غنى عنه على اعتبار أنّه نزل شارح لكتاب الله ومبيّنا له ومفسّرا لغريبه، وبالتّالي هو منبع ثريّ وكنز ثمين أفاد منه علماء اللّغة كثيرا في توثيق نصوصهم وبناء معاجمهم، ولم يتخلّف أحد من الاستشهاد به كما تقول "خديجة الحديثي": ((لاحظت أن كتب اللّغة جميعا،المعجم منها وغيره تعتمد اعتمادا كبيرا على الحديث...وكوّنت ألفاظه ركنا مهمّا من أركان المعجم العربي الشّامل...))[2].

وهذا ما جعل أصحاب المعاجم يتوسّعون في الاستشهاد بالحديث على خلاف ما كان عليه النّحاة، الّذين ذهبوا في ذلك مذهبين بين مجوز له ومانع، يقول "محمّد عيد": ((إنّ علماءنا فرّقوا في الاستشهاد بالحديث بين المستوى الوظيفي والمستوى المعجمي، فرُفض الأوّل وقُبل الثّاني))[3].

وإحقاقا للحقّ فإنّ تدوين الأحاديث قد جاء مبكّرا، فقد دُوّنت في الصّدر الأوّل قبل فساد اللّغة، فلو كان هناك تبديل لكان تبديلا عمّن يحتجّ به وهو "رسول الله صلّى الله عليه وسلّم" إلى من يحتجّ به وهو الرّاوي من رجال الصّدر الأوّل، فلا فرق بين الجمع في صحّة الاستدلال، ولعلّ القارئ الكريم يجد أنّ المصطلحات الّتي استعملها علماء الحديث في نقد الحديث وبيان وترتيب درجاته، نجد أنّ النّحاة استعملوا المصطلحات نفسها في قبول اللّغة الّتي استنبطوا منها قوانينهم النّحويّة[4].

---

[1]- علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي ، الأحكام في أصول الأحكام ، تحقيق: أحمد محمد شاكر ، دار الآفاق الجديدة، بيروت ، دط ، دت ، ج1 ، ص 97.

[2]- خديجة الحديثي ، النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، دار الرشيد للنشر ، الجمهورية العراقية ، دط ، 1981م، ص 38.

[3]- محمد عيد ، الاستشهاد باللغة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط3 ، 1988م ، ص 111.

[4]- ينظر: التواتي بن التواتي ، محاضرات في أصول النحو ، ص 177/172.

وهكذا بقي الحديث ولا يزال هو المصدر الثّاني من مصادر اللّغة العربيّة بعد كلام الله تعالى، لما في ألفاظه وتراكيبه من فصاحة وبلاغة وبيان.

1-4-3/ كلام العرب:

المصدر الثّالث من مصادر الاستشهاد اللّغوي، والمقصود به ما أُثر عن العرب وما وصل إلينا من كلام فصحائهم الّذين يوثق بفصاحتهم، منظوما كان أو منثورا، وقد حظي هذا النّوع باهتمام كبير من قبل اللّغويّين العرب، وعنوا به عناية بالغة، وعدّوه الدّعامة الأساسية من حيث الاحتجاج به في شتّى القضايا اللّغوية النّحوية منها والمعجميّة، يقول "السّيوطي": ((وأمّا كلام العرب فيحتجّ منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيّتهم))[1].

إلاّ أنّ اهتمامهم بالشّعر كان الأوفر حظّا والأكثر شيوعا من الاهتمام بالنّثر خاصّة عند النّحويّين، ذلك كونه يمثّل ديوان العرب وسجلّ مفاخرهم، به عُرفت مآثرهم، وحُفظت أنسابهم، قال "عمر بن الخطّاب" - رضي الله عنه -: ((أيّها النّاس عليكم بديوانكم لا تضلّوا فقالوا: وما ديواننا قال: شعر الجاهليّة، فإنّه فيه تفسير كتابكم))[2].

أمّا عند أصحاب المعاجم فإنّ اهتمامهم بالنّثر ليس أقلّ حظّا من عنايتهم بالشّعر ((ومن ينعم النّظر في معاجم اللّغة وكتب قواعدها، يجد كتب اللّغويّين أوفر حظّا في الاستشهاد بالشّعر والنّثر على السّواء في إثبات معنى، أو استعمال كلمة، ويجد النّحاة يكادون يقتصرون على الشّعر))[3].

[1]- جلال الدين السيوطي ، الاقتراح في أصول النحو ، دار البيروني ، ط2 ، 1427هـ ، 2006م ، ص 48.

[2]- محمد الرازي فخر الدين ، التفسير الكبير ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1401هـ، 1981م، ج 20، ص 40.

[3]- سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، دط ، 1407هـ ، 1987م ، ص 59.

أ/ الشّواهد النثرية: وتشمل نوعين من المادّة اللّغويّة[1]:

- وهو ما جاء في شكل خطبة أو وصيّة أو مثل أو حكمة أو نادرة، وهذا يُعدّ من آداب العرب الهامّة ، ويأخذ في الاستشهاد به متانة الشّعر شروطه.
- ما نُقل عن بعض الأعراب ومن يستشهد بكلامهم في حديثهم العادي، دون أن يتحقّق له من التّأنّق والذّيوع مثل ما تحقّق للأوّل.

ب/ الشّواهد الشّعرية: وقد قسّم اللّغويّون الشّعراء إلى أربع طبقات وهي[2]:

- الجاهليّون: وهم الّذين عاشوا في الجاهليّة ولم يدركوا الإسلام "كإمرئ القيس" و"النّابغة" و"طرفة بن العبد" و"زهير بن أبي سلمى" وغيرهم.
- المخضرمون: وهم الّذين عاشوا في الجاهليّة وأدركوا الإسلام "كحسّان بن ثابت" و"الخنساء" و"كعب بن زهير".
- المتقدّمون: ويقال لهم الإسلاميّون، وهم الشّعراء الّذين عاشوا في صدر الإسلام ولم يدركوا من الجاهليّة شيئا "كجرير" و"الفرزدق".
- المُحدَثون: أو المولّدون، وهم الّذين جاؤوا بعد المتقدّمين إلى يومنا هذا "كبشّار بن برد" و"أبي نوّاس".

وكان آخر من يحتجّ بشعره "إبراهيم بن هرمة" كما قال "الأصمعي": ((ختم الشّعر بابن هرمة وهو آخر الحجج))[3].

[1]- ينظر، أحمد مختار عمر ، البحث اللغوي عند العرب ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط6 ، 1988م ، ص 50.

[2]- عبد القادر بن عمر البغدادي ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، دط ، دت ، ج1 ، ص 6.

[3]- جلال الدين السيوطي ، الاقتراح في أصول النحو ، ص 59.

((وبالجملة فإنّه لم يؤخذ عن حضري ولا عن سكّان البراري، ممّن كان يسكن أطراف بلادهم الّتي تجاور سائر الأمم الّذين حولهم...))[1].

هذا بالنّسبة للشّعر أمّا بالنّسبة للنّثر والمقصود منه: (الخطب والحكم والأمثال على ما مرّ بنا)، فإنّ شواهد النّحاة من الفنّ ليست كثيرة إذا قيست بالشّواهد الشّعرية، ولنا مع موضوع الشّواهد النّثرية وقفة أخرى، وبعد يجب أن نتوقّف عند أمرين[2]:

أ/ معرفة العرب الّذين يُستشهد بكلامهم.

ب/ معرفة اللّغة الّتي تُصلح معيارا لقبول القراءة.

تعتبر الشّواهد ركائز أساسية في وضع القواعد، وتتعدّد الشّواهد بتعدّد النّصوص والأمثلة على اختلاف مصادرها، وهذا يدلّ على غزارة المادّة اللّغويّة لدى "التّواتي بن التواتي" ومدى تمكّنه وحرصه على توثيقها.

[1]- سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، دط ، 1407هـ ، 1987م ، ص 21 ، 22.

[2]- ينظر: التواتي بن التواتي ، محاضرات في أصول النحو ، ص 126.

الفصل الثّاني:

دراسة إحصائية

لشواهد الكتاب

سنقوم في هذا الفصل بإحصاء الشّواهد اللّغويّة الّتي اعتمدها "التّواتي بن التواتي" في مؤلّفه.

1/ توزيع الشّواهد اللّغويّة في كتاب ((محاضرات في أصول النّحو)):

لشرح المواد الواردة في الكتاب والوقوف على معانيها المختلفة، لجأ "التّواتي بن التواتي" إلى استخدام الشّواهد اللّغوية، من القرآن الكريم والحديث النبوي الشّريف وكلام العربي الفصيح وذلك من أجل إثبات صحّة وجود هذه القضايا وتعليلها.

كان مجموع الشّواهد اللّغوية خمسمائة وتسعين: 590 شاهدا، وقد اتّبع في توزيعها طرقا مختلفة فجاءت بنسب متفاوتة من مادّة إلى أخرى، فأحيانا يكتفي بشاهد أو شاهدين على معنى النّص أو المادّة وأحيانا يعدّدها.

2/ صور الاستشهاد في كتاب محاضرات في أصول النّحو:

أ/ الإحصاء:

- مجموع الشّواهد القرآنية: 188 شاهدا، بنسبة تقدّر ب: 31,86 %.
- مجموع شواهد الحديث النّبوي الشّريف: 03 شواهد، بنسبة تقدّر ب: 0,50 %.
- مجموع الشّواهد الشّعرية: 147 شاهدا، بنسبة تقدّر ب: 24,91 %.
- مجموع الشّواهد النّثرية: 252 شاهدا، بنسبة تقدّر ب: 42,71 %.

المجموع الإجمالي للشّواهد خمسمائة وتسعين: 590 شاهدا.

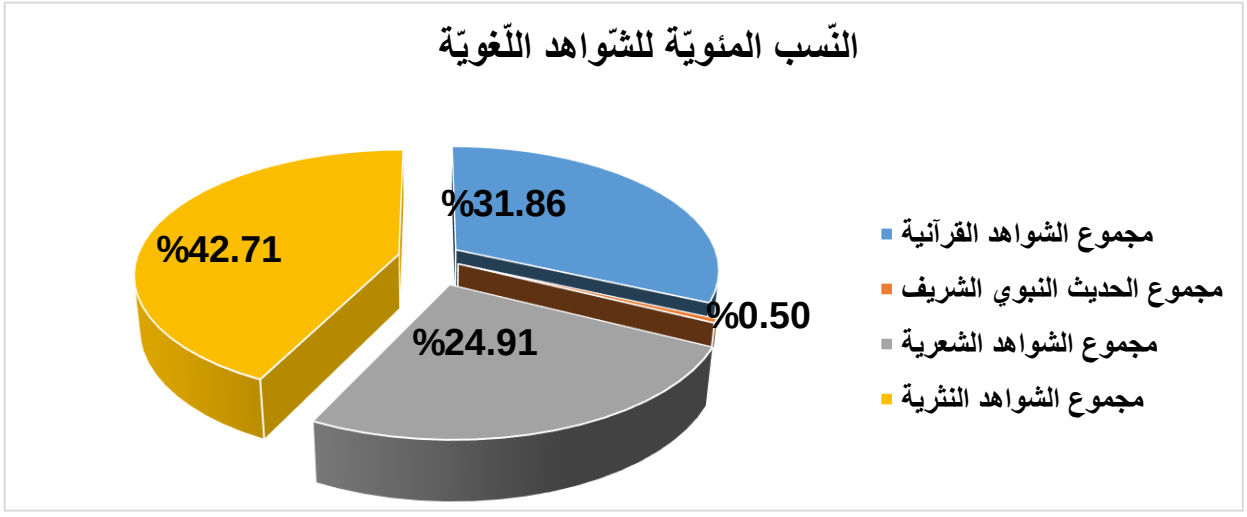

ب/ التّحليل:

تنوّعت وتعدّدت الشّواهد اللّغويّة لكتاب ((محاضرات في أصول النّحو)) "للتّواتي بن التواتي" من حيث الاختيار: شواهد قرآنية، شواهد الحديث النّبوي الشّريف، شواهد شعرية وأخرى نثرية، ولكثرتها سنكتفي بعرض ثلاثة شواهد لكل مصدر من مصادر الاستشهاد المعتمدة في المؤلّف، وباستخدام مادّة الإحصاء لجئنا إلى تفسيرها كالآتي:

2-1/ شواهد من القرآن الكريم:

اعتبر "التّواتي بن التواتي" وكلّ من عاصره ومن لم يعاصره من علماء لغة القرآن الكريم المصدر الأوّل من مصادر الاستشهاد، وهذا ما يظهر في كتابه ((محاضرات في أصول النّحو)) فكثيرا ما كان يستشهد في مواد كتابه بآيات من التّنزيل الحكيم، حيث بلغت عدد الشّواهد القرآنية الّتي وردت في الكتاب 188 شاهدا، بنسبة تقدّر ب: 31,86 % من مجموع الشّواهد الأخرى (الحديث النّبوي الشّريف، الشّعر، النّثر).

لقد اختلف أسلوب الاستشهاد بها من موضع لآخر، متّخذا بذلك عدّة صور والّتي كثيرا ما كان يقدّم للآية باستخدامه إحدى العبارات، تدلّ على أنّها من الذّكر الحكيم ويستفتح بها كأن يسبقها بعبارة: قوله تعالى والّتي ورد استعمالها بكثرة عن: قوله، قال تعالى، قال الله تعالى، قوله عزّ وجل، قال/وقال، قول الله عزّ وجل، قول الله تبارك وتعالى، قول الله تعالى.

- قوله تعالى: ﴿ قُلْ لاَّ يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ الغَيْبَ إِلاَّ اللهُ ﴾ (النّمل: 65).
- قوله: ﴿ وَإِنْ كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ ﴾ (الإسراء: 76).
- قال تعالى: ﴿ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلاً ﴾ (الإسراء: 106).
- قال الله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إَلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ (إبراهيم: 4).
- قوله عزّ وجل: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ (يوسف: 31).
- قال: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ (الزّخرف: 3).
- وقال: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ (الشّعراء: 195).

- قول الله عزّ وجل: ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾ (الإخلاص: 1).
- قول الله تبارك وتعالى: ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴾ (ق: 24).
- قول الله تعالى: ﴿ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾ (الأحزاب: 37).

يتفاوت شرحه للآيات حسب حجمها موضع الاستشهاد، فلا تكاد تكون آية إلاّ وأتبعها بتعقيب أو شرح أو تفسير أو تعليق كما هو الحال في قوله: ((فهذان النّصّان يدلّان على أنّ القراءة هي وحي من الله، وبلّغها "رسول الله صلّى الله عليه وسلّم" إلى أمّته وأنّ اختلافها كان توسعة ورحمة من الله على عباده، وقد تلقّاها صحابة "رسول الله صلّى الله عليه وسلّم"، ولعلّ واقعة "عمر بن الخطّاب" رضي الله عنه و"هشام بن الحكم" الّذي صلّى خلفه "عمر بن الخطّاب" رضي الله عنه، فقرأ قراءة غير الّتي يقرأ بها "عمر بن الخطّاب" رضي الله عنه، إذ أنّ كلّ منهما خاطب "رسول الله صلّى الله عليه وسلّم" فقال: أقرأتنيها يا رسول الله، ممّا يعني أنّه ما كان لأحد من الصّحابة ولو كان "عمر بن الخطّاب" رضي الله عنه، أن يقرأ حسب هواه وفق ما أقرأه "رسول الله صلّى الله عليه وسلّم" وذلك على الآيتين: قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴾ (القيامة: 18) وقوله تعالى: ﴿ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلاً ﴾ (الإسراء: 106)، كما قال أنّ المصدر الوحيد للقراءات القرآنية إنّما هي وحي من السّماء إلى "النّبي صلّى الله عليه وسلّم" بلّغه بكلّ دقّة وبكلّ حركة إلى أصحابه فكان يقرئهم القرآن كما أنزله الله عليه))[1].

كما ذكر الصّراع بين النّحاة والقرّاء قوله: عيب على البصريّين حين أسرفوا في التّأويل والتّقدير في آيات القرآن الّتي تخالف أقيستهم وقواعدهم فقالوا: بأنّ الجملة الاسمية إذا وقعت جوابا للشّرط وجب ربطها بالفاء وقد تنوب عنها (إذا) الفجائية، ولمّا عورضت قاعدتهم هذه بقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمْ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ ﴾ (الشّورى: 39)، وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ (الشّورى: 37)، أوّلوا الشّاهد في الآية وقالو: إنّ (إذا)

[1]- ينظر: التواتي بن التواتي ، محاضرات في أصول النحو ، ص 86.

فيها ليست شرطيّة وإنّما هي ظرف زمان لخبر المبتدأ بعدها، لأنّها لو كانت شرطية هنا لوجب اقتران جوابها بالفاء[1].

كما ذكر مثالا آخر يبيّن مدى ولوع البصريّين بالتّأويل وقدرتهم على ذلك ولننظر إلى تعليلهم لقوله تعالى: ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾ (النّساء: 176)، خرّج "سيبويه" و"جمهور النّحاة" على تقدير فعل محذوف مماثل للفعل المذكور، لأنّ القاعدة لا تجيز دخول (إن) الشّرطيّة على اسم غير أنّ "الأخفش" يجيز هذا على اعتبار ما بعد (إن) مبتدأ، ولا يُفهم تقدير "سيبويه" ومن انتحى سمته أنّهم أخطأوا أو الالتواء بها لتنسجم مع القاعدة النّحويّة، لمجرد التّمسّك بالقاعدة وحدها والتّحامل على القرآن وإنّما هو اجتهاد وخدمة للقرآن[2].

كما يقول: ((وأُخذ عن البصريّين أنّهم لم يستقرؤوا كلّ القراءات القرآنية الّتي تمثّل أفصح لغات العرب حتّى وإن شذّت، وهذا رأي إذا أمكن الرّكون إليه إلّا أنّه لا ينطبق على جميع النّحاة القدماء، "كأبي عمرو بن العلاء"، و"يونس"، و"الخليل بن أحمد"، و"سيبويه" و"الأخفش" و"الكسائي" وغيرهم...))[3].

وذكر النّحاة وموقفهم من القراءات الّتي يترجمها إمامهم "سيبويه"، والّذي يقول فيه بأنّه كان وفيّا لسنّة القراءة أمينا على منهج أستاذه "الخليل" في تصحيح ما يروى من وجوهها، لا يبخل عن وصف بعضها بالقوّة أو الحسن ما دامت توافق الذّائع المعروف من كلام العرب[4].

كما ناقش قول "السّيوطي" والّذي قال: ((وقد أطبق النّاس على الاحتجاج بالقراءات الشّاذّة في العربيّة إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل ولو خالفته يحتجّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه كما يحتجّ بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد

[1]- ينظر: التواتي بن التواتي ، محاضرات في أصول النحو ، ص 94.

[2]- المرجع نفسه ، ص 95.

[3]- المرجع نفسه ، ص 95.

[4]- المرجع نفسه ، ص 96.

بعينه ولا يقاس عليه نحو: (استحوذ) (و يأبى)، وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشّاذّة لا أعلم فيه خلافا بين النّحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه ومن ثمّ احتجّ على جواز إدخال (لام الأمر) على المضارع المبدوء بياء الخطاب بقراءة ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ ﴾ (يونس: 58)، كما احتجّ على إدخالها على المبدوء بالنّون بالقراءة المتواترة ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾ (العنكبوت: 12) واحتجّ على صحّة قول من قال: إنّ (الله) أصله (لاه) بما قُرئ شاذّا ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾ (الزّخرف: 84)))[1].

فكان تعليق "التّواتي بن التواتي" على قول "السّيوطي" بأنّه: يحتاج إلى تدبّر لما ذكر من قضايا جديرة بالمناقشة[2]:

أ/ ذِكره أنّ النّحاة يجمعون على الاحتجاج بالقراءات الشّاذّة، و انّه لم يسمع خلافا في ذلك ويبيّن أنّ هذه القراءات الشّاذّة يجب ألّا تكون مخالفة لقياس معلوم.

ب/ ما ورد مخالفا للقياس يحتجّ به في ما ورد بعينه، ولا يقاس عملا بالقاعدة العامّة الأصوليّة الشّاذّ ((يُحفظ ولا يقاس عليه))، وضرب مثال: (استحوذ) في قوله تعالى: ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنْسَاهُمْ ذِكْرَ اللهِ ﴾ (المجادلة: 19)، حيث لم تُقلب واوه ألفا وهي متحرّكة والقاعدة العامّة أنّ الواو إذا انفتح ما قبلها وكانت متحرّكة انقلبت ألفا.

كما تطرّق أيضا إلى المسألة الخلافية لعامل الرّفع في المبتدأ والخبر بين نحاة المصرين (الكوفيّين / البصريّين)، مُعرّجا على ذهاب الكوفيّون إلى أنّ المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان وذلك نحو: زيد أخوك وعمرو غلامك، واحتجّوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّ المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ، لأنّهم وجدوا أنّ المبتدأ لا بدّ له من خبر والخبر لا بدّ له من مبتدأ، ولا ينفكّ أحدهما من صاحبه ولا يتمّ الكلام إلّا بهما، معلّقا في مثاله قائلا: ألا ترى أنّك إذا قلت: ((زيد أخوك)) لا يكون أحدهما كلاما إلّا بانضمام الآخر إليه، فلمّا كان كلّ

[1]- السيوطي ، الاقتراح في أصول النحو ، ص 46.

[2]- ينظر: التواتي بن التواتي ، محاضرات في أصول النحو ، ص 98.

واحد منهما لا ينفكّ عن الآخر ويقتضي صاحبه اقتضاء واحدا عمل كلّ واحد منها في صاحبه، مثل ما عمل صاحبه فيه فلهذا قال: إنّهما يترافعان كلّ واحد منهما يرفع صاحبه ولا يمتنع أن يكون كلّ واحد منهما عاملا ومعمولا وقد جاء لذلك نظائر كثيرة، قال الله تعالى: ﴿ أَيًّا مَا تَدْعُواْ فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ (الإسراء: 110) فنصب (أيّا ما) ب (تدعوا) وجزم (تدعوا) ب (أيّا ما) فكان كلّ واحد منهما عاملا ومعمولا وقال تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمْ المَوْتُ ﴾ (النّساء: 78)، ف (أينما) منصوب ب (تكونوا) و (تكونوا) مجزوم ب (أينما) إلى غير ذلك من المواضع فكذلك هاهنا[1].

وعلّق "التّواتي بن التواتي" على قول الكوفيين أنّهم قالوا: ولا يجوز أن يقال إنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء لأنّهم يقولون: الابتداء لا يخلو إمّا أن يكون شيئا من كلام العرب عند إظهاره أو غير شيء، فإن كان شيئا فلا يخلو من أن يكون اسما أو فعلا أو أداة من حروف المعاني، فإن كان اسما فينبغي أن يكون قبله اسم يرفعه وكذلك ما قبله إلى مالا غاية له، وذلك محال وإن كان فعلا فينبغي أن يقال: زيد قائما كما يقال: حضر زيد قائما وإن كان أداة فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحدّ، وإن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلّا رافع موجود غير معدوم، ومتى كان غير هذه الأقسام الثّلاثة الّتي قدّمناها فهو غير معروف[2].

كما أضاف في قولهم قول الكوفيّون إنّهم قالوا: ((ولا يجوز أن يقال إنّنا نعني بالابتداء التّعرّي من العوامل اللّفظيّة لأنّهم يقولون: إذا كان معنى الابتداء هو التّعرّي من العوامل اللّفظيّة، فهو إذا عبارة عن عدم العوامل وعدم العوامل لا يكون عاملا، والّذي يدلّ على أنّ الابتداء لا يوجب الرّفع أنّهم يجدونهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكّنات والحروف، ولو كان ذلك موجبا للرّفع لَوَجَب أن تكون مرفوعة فلمّا لم يُجب ذلك دلّ على أنّ الابتداء لا يكون موجبا للرّفع، في حين علّق على ذهاب البصريّين وتفرّدهم بالفكرة إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء

[1]- ينظر: التواتي بن التواتي ، محاضرات في أصول النحو ، ص 276/275.

[2]- المرجع نفسه ، ص 276.

وأمّا الخبر فاختلفوا فيه فذهب قوم إلى أنّه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنّه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا وذهب آخرون إلى أنّه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء))[1].

وعرّج على احتجاجهم بمثال عن ذلك حين قالوا: ((إنّما قلنا إنّ العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التّعرّي من العوامل اللّفظيّة، لأنّ العوامل في هذه الصّناعة ليست مؤثّرة حسّية كالإحراق للنّار والإغراق للماء والقطع للسّيف، وإنّما هي أمارات ودلالات وإذا كانت العوامل في محلّ الإجماع إنّما هي أمارات ودلالات، فالأمارة والدّلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء، قائلا في ذلك: ألا ترى أنّه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميّز أحدهما في الآخر فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر، لكان ترك صبغ أحدهما في التّمييز بمنزلة صبغ الآخر فكذلك هاهنا، وإذا ثبت أنّه عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره قياسا على غيره من العوامل نحو (كان وأخواتها، وإنّ وأخواتها، وظننت وأخواتها) فإنّها لمّا عملت في المبتدأ عملت في خبره فكذلك هاهنا))[2].

وعرّج على من ذهب إلى أنّ الابتداء والمبتدأ جميعا يعملان في الخبر فقال على أنّهم قالوا: أنّهم وجدوا أنّ الخبر لا يقع إلّا بعد الابتداء والمبتدأ، فوجب أن يكونا هما العاملين فيه غير أنّ هذا القول وإن كان عليه كثير من البصريّين إلّا أنّه لا يخلو من ضعف، وذلك لأنّ المبتدأ اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وإذا لم يكن له تأثير في العمل والابتداء له تأثير فإضافة مالا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له[3].

فقدّم الكاتب تحقيقا قائلا فيما سبق: ((إنّ الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ، لأنّه لا ينفكّ عنه ورتبته أن لا يقع إلّا بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به، كما أنّ النّار تُسخّن الماء بواسطة القدر والحطب، فالتّسخين إنّما حصل عند وجودهما

[1]- ينظر: التواتي بن التواتي ، محاضرات في أصول النحو ، ص 276.

[2]- المرجع نفسه ، ص 276.

[3]- المرجع نفسه ، ص 277/276.

لا بهما لأنّ التّسخين إنّما حصل بالنّار وحدها، فكذلك هاهنا الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ إلّا أنّه عامل معه، لأنّه اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل))[1].

2-2/ شواهد من الحديث النّبوي الشّريف:

حظي الشّاهد من الحديث النّبوي الشّريف بمكانة قليلة في كتاب ((محاضرات في أصول النّحو))، وإن لم تكن في مستوى الشّواهد القرآنيّة، وشواهد كلام العرب والشّعر والنّثر حيث وصلت عدد شواهد الحديث النّبوي الشّريف إلى 03 شواهد، بنسبة تقدّر ب: 0,50 %.

حيث تطرّق "التّواتي بن التواتي" إلى حجّة إجماع أهل العربيّة بدليل قاطع عن أشرف خلق الله خير البريّة والأنام "محمّد صلّى الله عليه وسلّم" بقوله: ((أُمَّتِي لاَ تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ))[2]، فنُقل الحديث على المعنى دون لفظ الحديث بعينه، وهذا الباب يعظّم الغلط فيه وقد نشأت منه بين النّاس شغوب شنيعة، وذاك أنّ أكثر الرّواة لا يراعون ألفاظ "النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم" الّتي نطق بها، وإنّما ينقلون إلى من بعدهم معنى ما أراده بألفاظ أخرى ولذلك تجد الحديث الواحد في المعنى الواحد، يرد بألفاظ شتّى ولغات مختلفة يزيد بعض ألفاظها على بعض، وينقص بعضها عن بعض على أنّ اختلاف ألفاظ الحديث قد تعرّض من أجل تكرير "النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم" في مجالس مختلفة، وما كان من الحديث بهذه الصّفة فليس كلامنا فيه، وإنّما كلامنا في اختلاف الألفاظ الّذي يُعرض من أجل نقل الحديث على المعنى[3].

مُضيفا في هذا على أنّ كثيرا من رواة الحديث قوم جهّال باللّسان العربي لا يفرّقون بين المرفوع والمنصوب والمخفوض، ولو أنّ العرب وضعت لكلّ معنى لفظا يؤدّي عنه لا يلتبس بغيره لكان لهم عذر في ترك تعلّم الإعراب، ولم يكن بهم حاجة إليه في معرفة الخطأ من الصّواب ولكنّ العرب قد تفرّق بين المعنيين المتضادّين بالحركات فقط واللّفظ واحد، متدخّلا بقوله: ألا ترى أنّ الفاعل والمفعول به ليس بينهما أكثر من الرّفع والنّصب، فربّما حدّث المحدّث فرفع

[1]- ينظر: التواتي بن التواتي ، محاضرات في أصول النحو ، ص 277.

[2]- شرح البخاري لابن الملقن ، حكم المحدث ضعيف ، ص 3/350.

[3]- ينظر: التواتي بن التواتي ، محاضرات في أصول النحو ، ص 168.

لفظة منه ينوي بها أنّها فاعلة ونصب أخرى ينوي بها أنّها مفعولة، فنقل عنه السّامع ذلك الحديث فرفع ما نصب ونصب ما رفع جهلا منه بما الأمرين، فانعكس المعنى إلى ضدّ ما أراده المحدّث الأوّل[1].

أعطى "التّواتي بن التواتي" ثلاثة أمثلة في قوله: قال "صلّى الله عليه وسلّم": ((لاَ يُقْتَلُ قُرَشِيٌّ صَبْرًا بَعْدَ الْيَوْمِ))، ذاكرا بأنّك إذا جزمت اللّام من (يقتل) كان له معنى، وإذا رفعت كان له معنى آخر، ولو أنّ قارئا قرأ قوله تعالى: ﴿ هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ ﴾ (الحديد: 3)، ففتح الخاء لكان قد كفر وأشرك بالله، وإذا كسر الخاء آمن ووحّد فليس بين الإيمان والكفر غير حركة ولذلك قال "صلّى الله عليه وسلّم": ((رَحِمَ اللهُ امْرَأً أَصْلَحَ مِنْ لِسَانِهِ))، وقال "عمر ابن الخطّاب" رضي الله عنه: ((تَعَلَّمُوا الفَرَائِضَ وَالسُّنَّةَ وَاللَّحْنَ كَمَا تَتَعَلَّمُونَ القُرْآنَ))، واللّحن معناه اللّغة[2].

كما ذكر "التّواتي بن التواتي" مُضيفا على هذا: وأمّا التّصحيف كما ذكر "ابن السّيّد البطليوسي" في كتابه ((الإنصاف بذكر أسباب الخلاف)) قائلا عنه: ((أنّه من باب عظيم الفساد في الحديث جدّا، وذلك أنّ كثيرا من المحدّثين لا يضبطون الحروف ولكنّهم يرسلونها إرسالا غير مقيّدة ولا مثقّفة اتّكالا على الحفظ، فإذا غفل المحدّث عمّا كتب مدّة من زمانه ثمّ احتاج إلى قراءة ما كتب أو قرأه غيره، فربّما رفع المنصوب ونصب المرفوع كما قلنا فانقلبت المعاني إلى أضدادها))[3].

وعلّق على قول "أبي حيّان" حينما قال: ((إنّما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلّا يقول المبتدئ: ما بال النّحويّين يستدلّون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلّون بما رُوي في الحديث بنقل العدول "كالبخاري" و"مسلم" وأضرابهما ؟، معقّبا على ذلك بقوله: فمن طالع ما ذكرناه أدرك السّبب الّذي لأجله لم يستدلّ بالحديث))[4].

---

[1]- ينظر: التواتي بن التواتي ، محاضرات في أصول النحو ، ص 169/168.

[2]- المرجع نفسه ، ص 169.

[3]- ابن السيد البطليوسي ، الإنصاف بذكر أسباب الخلاف ، ص 184/177.

[4]- ينظر: التواتي بن التواتي ، محاضرات في أصول النحو ، ص 169.

أضاف "التّواتي بن التواتي" رأي "الشّاطبي" الّذي ذكر عنه أنّه توسّط فجوّز الاحتجاج بالأحاديث الّتي اعتُني بنقل ألفاظها، فقال في "شرح الألفيّة": أمّا الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللّسان، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاصّ كالأحاديث الّتي قُصد بها بيان فصاحته "صلّى الله عليه وسلّم"، ككتابه "لهمدان"، وكتابه "لوائل بن حجر" والأمثال النّبويّة، فهذا يصحّ الاستشهاد به في العربيّة[1].

كما خَلَصَ بحوصلة حول هذا قائلا: وإحقاقا للحقّ فإنّ تدوين الأحاديث قد جاء مبكّرا، فقد دُوّنت في الصّدر الأوّل قبل فساد اللّغة، فلو كان هناك تبديل لكان تبديلا عمّن يحتجّ به وهو "رسول الله صلّى الله عليه وسلّم" إلى من يحتجّ به، وهو الرّاوي من رجال الصّدر الأوّل فلا فرق بين الجمع في صحّة الاستدلال[2].

كما ذكر أنّه قد صحّ عن "النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم" أنّه قال لهم في مرض موته: ائتوني باللّوح والدّواة والكتف لأكتب لكم كتابا لا تضلّوا بعده أبدا، هذا إنّما كان يكون كتابة كلامه بأمره وإذنه[3].

مُضيفا على أنّ ابتداء تدوين الحديث وقع على رأس المائة في خلافة "عمر بن عبد العزيز" "رضي الله عنه" بأمره، ففي صحيح البخاري في أبواب العلم وكتب "عمر بن عبد العزيز" "رضي الله عنه" إلى "أبي بكر بن حزم"، أُنظر ما كان من حديث "رسول الله صلّى الله عليه وسلّم" فاكتبه فإنّي خفت دروس العلم وذهاب العلماء، وأخرجه "أبو نعيم" في تاريخ أصبهان بلفظ كتب "عمر بن عبد العزيز" "رضي الله عنه" إلى الآفاق، أُنظروا حديث "رسول الله صلّى الله عليه وسلّم" فاجمعوه[4].

---

[1]- ينظر: التواتي بن التواتي ، محاضرات في أصول النحو ، ص 171.

[2]- المرجع نفسه ، ص 172.

[3]- المرجع نفسه ، ص 172.

[4]- المرجع نفسه ، ص 173.

أمّا تعريجه على تأثير الحديث في أصول النّحو فيذكر أنّه بقيت مسألة وهي تأثير الحديث في أصول النّحو وما مدى هذا التّأثير؟، وما حاجة النّحو إلى أصول الدّين؟، في الإجابة عن هذا السّؤال يكاد "التّواتي بن التواتي" يرى رأي العين تأثير الحديث في النّحو وأصوله بنسبة من القوّة لا تقلّ عن تأثير الحديث في الفقه والتّفسير ولكنّ الزّاوية الّتي ينظر من خلالها إلى التّأثير والتّأثّر في هذا المضمار أصيلة مبتكرة ليس فيها شيء من التّقليد، وقبل بيان هذا التّأثير فإنّه يعني من النّحو أصوله الكبرى الّتي تشتمل على مسائل لغويّة محضة لاشتمالها على جزئيات نحويّة صرفة: فأصول النّحو هذه على هذا الاصطلاح العام الشّامل هي الّتي تلقّت تأثير الحديث، وأخذت من منهجيّته الشّيء الكثير[1].

2-3/ شواهد من الشّعر:

يُعدّ الشّعر من أهمّ الينابيع للشّواهد اللّغويّة، حيث شغلت مساحة كبيرة في المرتبة الثّانية بعد النّثر من شواهد كتاب ((محاضرات في أصول النّحو))، وذلك لما يحظى به الشّعر من مكانة عظيمة عند العرب حيث بلغت 147 شاهدا ما بين قصيد وأرجوزة بنسبة: 24,91 % إذ تعتبر ثاني أعلى نسبة من حيث التّرتيب.

حرص "التّواتي بن التواتي" على نسبة الأشعار إلى قائليها، فنجده غالبا ما يذكر اسم الشّاعر الّذي أتى ببيت أو أبيات من شعره كشاهد في كتابه، والأمثلة على ذلك غزيرة غزارة موادّ الكتاب، كما لجأ إلى شرح الشّواهد الشّعرية أو أحد جزئياته، وذلك من أجل تقريب المعنى أكثر للمتلقّي ما يساعد على فهم المادّة اللّغويّة محلّ الاستشهاد، ونذكر من خلال ذلك:

قول "امرؤ القّيس":

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَة كَفَانِي وَلَمْ أطلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

[1]- ينظر: التواتي بن التواتي ، محاضرات في أصول النحو ، ص 176.

فإنّما رفع لأنّه لم يجعل القليل مطلوبا وإنّما كان المطلوب عنده المُلكَ، وجعل القليل كافيا ولم يرد ذلك نصب فسد المعنى[1] وهذا في مضمون الكتاب "لسيبويه"، فنسب العمل إلى "امرئ القّيس".

ويرى بأنّ هناك نصوصًا أخرى كثيرة لا يكاد يخلو منها باب من أبواب الكتاب ينسِب فيه "سيبويه" العمل إلى المتكلّم، كما يذكر أنّه يجد هذا عند "الخليل بن أحمد" قائلا أنّه ينسِب الرّفع أو النّصب للمتكلّم لا للعامل اللّفظي ولا المعنوي، ويظهر في تحليله لبيت من شعر "جرير"[2]:

هَذَا ابنُ عَمِّي في دَمَشْقَ خَلِيفةً لَوْ شِئْتُ سَاقَكُمُ إِلَيَّ قَطِينا

تفرّد "التّواتي بن التواتي" بمثال شعري "لابن جرير" في تعليقه على نصب (خليفة) على القطع من المعرفة من الألف واللّام ولو رفع على معنى: هذا ابن عمّي هذا خليفة لجاز، فإنّ جعل (هذا) اسما وابن عمّي صفته وخليفة: خبره جاز الرّفع ومثل قول من رفع[3]:

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي مُقَيَّظٌ مُصَيَّفٌ مُشَتِّي

أَعْدَدْتُ مِنْ نَعْجَاتٍ سِتّ سُودٌ جُعَادٌ مِنْ نِعَاجِ الدُّشْتِ

مِنْ غَزْلِ أُمِّي وَنَسِيجِ بِنْتِي

- كما أضاف في رفع كلّه على معنى: هذا بتّي هذا مقيّظ هذا مصيّف هذا مشتّي، وأمّا قول "النّابغة"[4]:

تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا العَامُ سَابِعُ

[1]- سيبويه ، الكتاب ، ص 79/1.

[2]- ينظر: التواتي بن التواتي ، محاضرات في أصول النحو ، ص 288.

[3]- المرجع نفسه ، ص 288.

[4]- المرجع نفسه ، ص 289/288.

- رفع (العام) بالابتداء و(سابع) خبره وقال أيضا:

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَة مِنَ الرَّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ

فرفع الاسم بالابتداء و(ناقع) خبره[1]، وهذا في كتاب ((الجمل في النّحو)) "للخليل بن أحمد" والّذي صرّح هنا بأنّ المتكلّم هو الّذي يرفع وينصب ويظهر ذلك في قوله: نصب (خليفة) على القطع وفي قوله: رفع كلّه على المعنى وقوله: رفع (العام) على الابتداء.

فأجزم "التّواتي بن التواتي" أنّه على الرّغم من إسناده العمل إلى المتكلّم فإنّ "سيبويه" لو سُئل: هل المتكلّم هو الّذي يُحدث الرّفع والنّصب والجرّ والجزم، أو أنّه حينما يتكلّم المتكلّم يكون خاضعا للعرف اللّغوي في مجتمعه؟ وإلّا فما معنى إيراد "سيبويه" وغيره من النّحاة اللّهجات العربيّة المختلفة وأثرها في قوانين النّحو[2]؟.

حيث تدخّل "التّواتي بن التواتي" في مجمل قوله مقرّرا على أنّ العوامل ليست هي الّتي ترفع وتنصب وتجرّ وتجزم، ولا المتكلّم هو الّذي يُحدث شيئا وإنّما الّذي يُحدث هذه الآثار ما تعارفت عليه الجامعة المعيّنة، والتزام المتكلّم بما تنطق به بيئته وبالكيفية الّتي تنطق بها كما هو ملزم، ينسج على منوالها ولا يخرج عن سننها[3].

كما أورد قول د "إبراهيم البنّا" في كتابه "دراسة لكتاب الرّدّ على النّحاة": ((إنّ المتكلّم حريص على أن تكون أفكاره مصبوبة في قوالب الجامعة الّتي ارتضتها، وحرصت عليها وأنّ شأن اللّغة في ذلك شأن بقيّة الظّواهر الاجتماعيّة، لها وجودها المستقلّ خارج الجامعة ولها كذلك سلطانها القاهر، فلا هو يصنعها بل إنّه يتلقّاها من الجامعة ويلتزم بها وحسّ بغاية السّعادة إذا أحسن استخدام هذه الأعراف على الوجه الأكمل، فلو كان الفرد يصنع شيئا لما

[1]- الخليل بن أحمد ، الجمل في النحو ، ص 69/68.

[2]- ينظر: التواتي بن التواتي ، محاضرات في أصول النحو ، ص 289.

[3]- المرجع نفسه ، ص 289.

كان هناك ما يسمّى باللّهجات، ووجود هذه اللّهجات دليل على أنّ كلّ مجتمع منها قد ارتضى أسلوبا معيّنا في التّفاهم، له نظامه الصّوتي وله مفرداته وتراكيبه المتميّزة))[1].

حيث يؤيّد ما ذهب إليه الأستاذ / د "إبراهيم البنّا" قول "سيبويه" في كتابه الكتاب: وقوله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ (يوسف: 31) في لغة أهل الحجاز وبنو تميم يرفعونها إلّا من درى كيف هي في المصحف[2].

وعلّق "التّواتي بن التواتي" على هذا قائلا: فإنّما أورده "سيبويه" نجد فيه فصل الخطاب لهذه المسألة الّتي أثارها "ابن مضاء": أنّ المتكلّم لا يُحدث شيئا ولا يترك شيئا أثرا من الرّفع أو النّصب أو الجرّ أو الجزم وإنّما الأمر[3]:

أ/ إمّا أن يكون توفيقا من ربّ العالمين كما هو الشّأن بالنّسبة للقراءات وهذا ما يوضّحه قول "سيبويه": ((إلّا من درى كيف هي في المصحف))، لأنّ من درى كيف هي في المصحف فهو ملزم بالقراءة بها لأنّ القراءة سنّة متّبعة.

ب/ وإمّا أن يكون ناسجا على لهجة قومه متّبعا لسننها في إحداث اللّام، ويؤيّد هذا قول "سيبويه" أيضا على لغة الحجاز وكذلك قوله: "وبنو تميم".

كما أضاف "التّواتي بن التواتي" نصّا آخر يزيد المسألة وضوحا في الكتاب "لسيبويه" فأمّا العلم فعالم فقد جاز في هذا التّعبير النّصب والرّفع، ولم يقل أنّ النّصب أو الرّفع هو بسبب العامل وإنّما قال: ((إنّ أهل الحجاز ينصبون، وأنّ بني تميم يرفعون[4]، متخذا بذلك "التّواتي بن التواتي" بأنّ المسألة خاضعة للعرف اللّغوي فهو الّذي قرّر النّصب أو الرّفع وليس المتكلّم ولا العامل هو الّذي أحدث هذا النّصب أو الرّفع))[5].

---

[1]- د. إبراهيم البنا ، دراسة لكتاب الرد على النحاة ، ص 15.

[2]- سيبويه ، الكتاب ، ص 59/1.

[3]- ينظر: التواتي بن التواتي ، محاضرات في أصول النحو ، ص 290.

[4]- سيبويه ، الكتاب ، ص 385/1.

[5]- ينظر: التواتي بن التواتي ، محاضرات في أصول النحو ، ص 290.

مُضيفا لما يراه "سيبويه" أنّ الارتباط والتعلّق ليس بين الألفاظ على الحقيقة، بل بين معانيها فمعنى الكلمة العاملة هو الّذي يطلب معنى الكلمة المعمولة، ويذكر هذا في حديثه عن النّصب أو الرّفع في قولهم: ((أمّا العلمُ فعالمٌ بالعلم، وأمّا العلمَ فعالمٌ بالعلم))[1]:

أ/ فالنّصب على أنّك لم تجعل العلم الثّاني العلم الأوّل الّذي لفظت به قبله كأنّك قلت: أمّا العلمَ فعالم بالأشياء.

ب/ أمّا الرّفع فعلى أنّه جعل العلم الآخر هو العلمَ الأوّل فصار كقولك: أمّا العلمُ فأنا عالمٌ به وهذا في الكتاب "لسيبويه".

إذ قام الكاتب بالتّعقيب على كلّ هذا يقول فيه: فأنت ترى أنّ "سيبويه" لم ينسب الرّفع أو النّصب للعامل لا اللّفظي ولا المعنوي، وإنّما هما خاضعان للمعنى فهو الّذي يحدّد الرّفع أو النّصب ويجبر المتكلّم على التّلفّظ بهما (أي: يرفع أو ينصب حسب المعنى المراد)[2].

كما يرى أنّ الإعراب عند النّحويّين هو اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها لفظا أو تقديرا، ويدخل في هذا الإعراب الاسم الصّحيح والمعتل، فالمقصور يُقدّر على ألفه الإعراب كاللّفظ وليس كذلك آخر المبنى، فإنّ آخره إذا كان ألفا لا تُقدّر عليه حركة إلّا أن يكون ممّا يستحقّ البناء على الحركة[3].

وأمّا ما أضافه "التّواتي بن التواتي" للإعراب في معناه من جهة الاصطلاح فله أربعة أوجه وهي[4]:

- أنّ الإعراب هو الاختلاف على ما سبق في حدّه والاختلاف معنى لا لفظا.
- أنّه فاصل بين المعاني والفصل والتّمييز معنى لا لفظا.

---

[1]- ينظر: التواتي بن التواتي ، محاضرات في أصول النحو ، ص 290.

[2]- المرجع نفسه ، ص 291.

[3]- المرجع نفسه ، ص 340.

[4]- المرجع نفسه ، ص 342.

- أنّ الحركات تضاف إلى الإعراب، فيقال حركات الإعراب وضمّه إعراب والشّيء لا يضاف إلى نفسه.
- أنّ الحركة والحرف يكونان في المبنى، وقد تزول حركة المعرب بالوقف مع الحكم بإعرابه وقد يكون السّكون إعرابا، وهذا كلّه دليل على أنّ الإعراب معنى.

مُضيفا على أنّ الأصل في علامات الإعراب، الحركات دون الحروف لثلاثة أوجه[1]:

أ/ أنّ الإعراب دالّ على معنى عارض في الكلمة، فكانت علامته حركة عارضة في الكلمة لما بينهما من التّناسب.

ب/ أنّ الحركة أيسر من الحرف وهي كافية في الدّلالة على الإعراب، وإذا حصل الغرض بالأخصر لم يصر إلى غيره.

ج/ أنّ الحرف من جملة الصّيغة الدّالّة على معنى الكلمة اللّازم لها، فلو جعل الحرف دليلا على الإعراب لأدّى ذلك إلى أن يدلّ الشّيء الواحد على معنيين، وفي ذلك اشتراك والأصل أن يخصّ كلّ معنى بدليل.

وَيَصْهِلَ فِي مِثْلِ جَوْفِ الطَّوِيِّ صَهِيلاً يُبَيِّنُ لِلْمُعْرِبِ

مفسّرا في هذا قائلا أي: إذا سمع صاحب الخيل العراب صوته علم أنّه عربيّ، ومنه عندي عروبة والعروبة للجمعة وذلك أنّ يوم الجمعة أظهر أمرا من بقيّة أيّام الأسبوع، لما فيه من التّأهّب لها والتّوجّه إليها وقوّة الإشعار بها حيث قال:

بَاتَ عَذُوبًا لِلسَّمَاءِ كَأَنَّمَا يُوَائِمُ رَهْطًا لِلْعُرُوبَةِ صُيِّمَا

[1]- ينظر: التواتي بن التواتي ، محاضرات في أصول النحو ، ص 343.

وذكر "ابن جنّي" في كتابه الخصائص في هذا الباب، أنّه لمّا كانت معاني المسمّين مختلفة كان الإعراب الدّالّ عليها مختلفا أيضا وكأنّه من قولهم: ((عربت معدته أي فسدت كأنّها استحالت من حال إلى حال كاستحالة الإعراب من صورة إلى صورة))[1].

كما ذكر أنّ جملة هذه التّعريفات اللّغويّة تكاد تجمع على أنّ الإعراب معناه الإبانة والظّهور، وقد رُويت آثار "حسّان" في بيان معنى الإعراب: أخرج "البيهقي" وغيره من حديث "أبي هريرة" مرفوعا ((أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه))، وأخرج "ابن الأنباري" عن "أبي بكر الصّدّيق" "رضي الله عنه" قال: ((لأن أعرب آية من القرآن أحبّ إليّ من أن أحفظ آية))[2].

كما أضاف مثالا على ذلك أيضا عن "عبد الله بن بريدة" عن رجل من أصحاب "النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم" قال: ((لو أنّي أعلم إذا سافرت أربعين ليلة أعربت آية من كتاب الله لفعلت، وأخرج أيضا من طريق الشّعبي قال: قال "عمر بن الخطّاب" "رضي الله عنه": من قرأ القرآن فأعربه كان له عند الله أجر شهيد))[3].

وطرح تساؤلا على ما سبق فيما إن كان هناك اختلاف في أصل في الإعراب، الأسماء أم الأفعال؟ وذكر أنّه من هذا التّساؤل يجد أنّ هناك حقيقة في ذلك الاختلاف، تمحور في مذهبين باختلاف النّحاة في إعراب الأسماء والأفعال[4]:

أ/ ذهب البصريّون أنّ الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، فالأصل في الفعل البناء عندهم وحجّتهم في ذلك أنّ الإعراب آت به لمعنى لا يصحّ إلّا في الاسم، فاختصّ بالاسم كالتّصغير وغيره من خواصّ الاسم، والدّليل على ذلك أنّ الأصل عدم الإعراب، لأنّ الأصل دلالة الكلمة على المعنى اللّازم لها والزّيادة على ذلك خارجة عن هذه الدّلالة، وإنّما يؤتى بها لتدلّ على معنى عارض يكون تارة فاعلا أو مفعولا أو مضافا إليه لأنّه يفرّق بين هذه المعاني، وهذه المعاني

[1]- ابن جني ، الخصائص ، ص 36/1.

[2]- ينظر: التواتي بن التواتي ، محاضرات في أصول النحو ، ص 344.

[3]- المرجع نفسه ، ص 344.

[4]- المرجع نفسه ، ص 344.

تصحّ في الأسماء ولا تصحّ في الأفعال، فعلم أنّها ليست أصلا بل هي فرع محمول على الأسماء في ذلك.

ب/ وذهب الكوفيّون إلى أنّ الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال والأوّل هو الصّحيح، ونقل "ضياء الدّين ابن العلج" في البسيط أنّ بعض النّحويّين ذهب إلى أنّ الإعراب أصل في الأفعال فرع في الأسماء.

وعرّج على احتجاجهم قائلا: بأنّ الإعراب في الفعل يفرّق بين المعاني، فكان أصلا كإعراب الأسماء وبيانه قولك: ((أريد أن أزورك فيمنعني البّوّاب))، إذا رفعت كان له معنى وإذا نصبت كان له معنى، وكذلك قولك: ((لا يسعني شيء ويعجز عنك))، إذا نصبت كان له معنى وإذا رفعت كان له معنى آخر، وكذلك باب الجواب بالفاء والواء نحو: ((لا تأكل السّمك وتشرب اللّبن)) وهو في ذلك كالاسم إذا رفعت كان له معنى وإذا نصبت أو جررت كان له معنى آخر[1].

كما قام "التّواتي بن التواتي" بتقديم مناقشة موضّحا فيها ذلك من خلال كتاب: مسائل خلافية في النّحو "لأبي البقاء العكبري": ((أمّا إعراب الفعل فلا يتوقّف عليه فهم المعنى بل المعنى يُدرك بالقرائن المحقّقة به، والإشكال يحصل فيه بالحركة الّتي لا يقتضيها المعنى لا بعدم الحركة))، ألا ترى أنّ قوله: ((أريد أن أزورك فيمنعني البّوّاب))، لو سُكنت العين لفُهم المعنى وإنّما يُشكل إذا نصبتها وإنّما جاء الإشكال من جهة العطف، لا بالنّظر إلى نفس الفعل إذ لا فرق بين قولك: يضرب زيد في الضّمّ والفتح والكسر والسّكون، فإنّه في كلّ حال يدلّ على الحدث والزّمان وكذلك إذا قلت: لم يضرب ولن تضرب، فإنّ الفعل منفي ضممت أو فتحت أو سكنت وكذلك: ((لا يسعني شيء ويعجز عنك))، إذا فتحت أردت الجواب وإذا ضممت عطفت ولو أهملته لفهمت المعنى وكذلك: ((لا تأكل السّمك وتشرب اللّبن))، والحاصل من ذلك كلّه أمر

[1]- ينظر: التواتي بن التواتي ، محاضرات في أصول النحو ، ص 345.

عرض بالعطف وحرف العطف يقع على معان فلابدّ من تخليص بعضها من بعض، فبالحركة يفرّق بين معاني حرف العطف ولا يفرّق بين معنى الفعل ومعنى له آخر[1].

مُضيفا على ذلك بأنّ وجوه الإعراب هي الرّفع والنّصب والجرّ وكلّ واحد منها علم على معنى، فالرّفع علم الفاعلية والفاعل واحد ليس إلّا، وأمّا المبتدأ وخبره وخبر إنّ وأخواتها و(لا) الّتي لنفي الجنس، واسم كان وأخواتها واسم (ما و لا) المشبّهتين ب (ليس) فملحقات بالفاعل على سبيل التّشبيه، وكذلك النّصب علم المفعولية والمفعول أضرب: المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له، والحال والتّمييز والمستثنى المنصوب والخبر في باب كان والاسم في باب إنّ والمنصوب ب (لا) الّتي لنفي الجنس، وخبر (ما و لا) المشبّهتين ب (ليس) ملحقات بالمفعول والجرّ علم الإضافة[2].

تزخر غالبيّة الكتب بكمّ هائل من الشّواهد الشّعريّة، حيث نجدها الأوفر حظّا فيها والأكثر حضورا على صفحاتها من غيرها من الشّواهد اللّغويّة، ويعود الدّافع إلى هذا الاهتمام الكبير بالشّاهد الشّعري، واعتماده مصدرا رئيسيّا في توثيق أقوالهم إلى عدّة أسباب نذكر منها[3]:

- يُعدّ الشّعر معدن علم العرب، وسفر حكمتها وديوان أخبارها ومستودع أيّامها، والسّور المضروب على مآثرها، والخندق المحجوز على مفاخرها والشّاهد العدل يوم النّفار ، والحجّة القاطعة عند الخصام.
- المنزلة العظيمة للشّعر في نفوس العرب في الجاهليّة والإسلام، فقد كانوا يحفظونه ويتداولونه ويتناشدونه في كلّ مكان ضمّ جماعة منهم.
- لغة الشّعر أدقّ من لغة النّثر، وبالتّالي فإنّ الاستشهاد بالشّعر يعين على تحديد المعنى بشكل دقيق، خاصّة إذا كانت المادّة تحمل عدّة معان، فقد تختلف من سياق لآخر.

---

[1]- أبو البقاء العكبري ، مسائل خلافية في النحو ، ص 88/87.

[2]- ينظر: التواتي بن التواتي ، محاضرات في أصول النحو ، ص 346/345.

[3]- ابن قتيبة ، عيون االخبار ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، دط ، مج2 ، 1996 ، ص 185 ، نقلا عن مسعود غريب ، الاستشهاد بالشعر وأهميته ، مجلة االأثير ص 194.

- الشّعر أضبط في روايته من النّثر ، لأنّه يخضع إلى الوزن والقافية، فكان بذلك تذكّر المنظوم أيسر من تذكّر المنثور.
- يمثّل الشّعر الطّبقة العليا من كلام العرب في باديتهم وحاضرتهم أكثر ممّا يمثّلها النّثر.
- زيادة على ذلك فالشّعر يعتبر هو المادّة الخامّ الّتي استُخدمت لتفسير لغة القرآن، وفهم غريبها ووسيلة يتحتّم الرّجوع إليها في شرح ألفاظ الحديث وبيان المراد منها.
- للشّواهد الشّعرية قيم دفعت بعلماء اللّغة إلى العناية بها وتوظيفها في خدمة أغراضهم المختلفة.

لقد اعتنى "التّواتي بن التواتي" بالشّاهد الشّعري في كتابه ((محاضرات في أصول النّحو)) عناية كبيرة، واهتمّ بها اهتماما بالغا حيث حرص على أخذه علمه من أفواه تلك القبائل واستنتج الكثير من القواعد العربيّة، فجمع فيها بين شعر الجاهليّين والمخضرمين والإسلاميّين والمُحدَثين.

لقد نوّع "التّواتي بن التواتي" تقديمه للشّواهد الشّعرية بتنويع بحورها، كما استعمل أرجوزات مختلفة لبعض الشّعراء ونذكر على سبيل المثال:

قرأت على "الأصمعي" هذه الأرجوزة "للعجاج"[1]:

يَا صَاحِ هَلْ تَعْرِف رَسْمًا مُكْرَسًا

فلما بلغت:

تَقَاعَسَ العِزُّ بِنَا فَاقْعَنْسَسَا

قال لي "الأصمعي" قال لي "الخليل" أنشدنا:

رَجُلٌ تَرَافَعَ العِزُّ بِنَا فَارْفَنْعَعَا

[1]- ينظر: التواتي بن التواتي ، محاضرات في أصول النحو ، ص 231.

فخَلَصَ "التّواتي بن التواتي" إلى ملاحظة من خلال الأرجوزات وقال: أنّ هذا يدلّ على امتناع القوم من أن يقيسوا على كلامهم ما كان من هذا النّحو من الأبنية، على أنّه من كلامهم وأعطى أوجها عدّة لهذا منها[1]:

أ/ أنّ "الأصمعي" لم يحك عن "الخليل" أنّه انقطع هنا ولا أنّه تكلّم بشيء بعده، فقد يجوز أن يكون "الخليل" لمّا احتجّ عليه منشده ذلك البيت ببيت "العجاج"، عرف "الخليل" حجّته فترك مراجعته وقطع الحكاية على هذا الموضع، يكاد يقطع بانقطاع "الخليل" عنده ولا ينكر أن يسبق "الخليل" إلى القول بشيء، فيكون فيه تعقّب له فينبّه عليه فينتبه.

ب/ قد يجوز أيضا أن يكون "الأصمعي" سمع من "الخليل" في هذا من قبوله، أو ردّه على المحتجّ به ما لم يحكه "للخليل"، لاسيما وأنّ "الأصمعي" ليس ممّن ينشط للمقاييس ولا لحكاية التّعليل.

ج/ قد يجوز أن يكون "الخليل" أمسك عن شرح الحال في ذلك، وما قاله لمنشده البيت من تصحيح قوله أو إفساده "للأصمعي"، لمعرفته بقلّة انبعاثه في النّظروتوفّره على ما يروى ويحفظ وتؤكّد هذا عندك الحكاية عنه وعن "الأصمعي"، وقد كان أراده "الأصمعي" على أن يعلّمه العروض فتعذّرذلك على "الأصمعي" وبعد عنه، فيئس "الخليل" منه فقال له يوما يا "أبا سعيد" كيف تقطع قول الشاعر:

إِذَا لَمْ تَسْتَطِيعَ شَيْئًا فَدَعْهُ وَجَاوِزْهُ إِلَى مَا تَسْتَطِيعُ

قال: فعلم "الأصمعي" أنّ "الخليل" قد تأذّى ببعده عن علم العروض فلم يعاوده فيه.

د/ وهو ألطف من جميع ما جرى وأصنعه وأغمضه وذلك أن يكون "الخليل" إنّما أنكر ذلك لأنّه بناه ممّا لامه حرف حلقي والعرب لم تبن هذا المثال ممّا لامه أحد حروف الحلق، إنّما هو ممّا لامه حرف فموي وذلك نحو: (اقعنسس واسحنكك واكلندد واعفنجج)، فلمّا قال الرّجل "للخليل": (فارفنعا) أنكر ذلك من حيث أرينا فإن قيل: وليس ترك العرب أن تبني هذا المثال ممّا لامه حرف حلقي بمانع أحدا من بنائه من ذلك، ألا ترى أنّه ليس كلّ ما يجوز في القياس

[1]- ينظر: التواتي بن التواتي ، محاضرات في أصول النحو ، ص 232/231.

يخرج به سامع فإذا حذا إنسان على مثلهم وأمّ مذهبهم، لم يجب عليه أن يورد في ذلك سامعا ولا أن يرويه رواية.

2-4/ شواهد من النّثر:

يُعدّ النّثر الجزء الثّاني من كلام العرب بعد الكلام المنظوم، فقد عرفته العرب كما عرفت الشّعر، وحظي بمنزلة كبيرة لدى اللّغويّين وأصحاب الكتب والمعاجم فاهتمّوا به اهتمامهم بالشّعر، وخير دليل على ذلك كتاب ((محاضرات في أصول النّحو)) "للتّواتي بن التواتي" وما تضمّنه من شواهد نثرية حيث بلغت 252 شاهدا، بنسبة تقدّر ب: 42,71 % وكغيرها من الشّواهد فقد وردت في عدّة صور نذكر منها:

بعض الشّواهد النّثريّة نُسبت إلى أصحابها وبعضها لم تُنسب إلى أصحابها، وإنّما استغنى "التّواتي بن التواتي" عن نسبتها باستعمال صيغ متعدّدة: ((قال بعض الفقهاء، يقول أعرابي، قال بعض النّحويّين، قال بعضهم...))، ومثال على كل ذلك ما يأتي في:

قيل في كتاب المزهر في علوم اللّغة وأنواعها "للسّيوطي": بأنّ الكلام الّذي يحتجّ به هو كلام العرب الخلص في عصور محدودة، وهنا فقد اقتصر العلماء على تدوين كلام القبائل الموغلين في وسط الجزيرة "كأسد"، و"قيس"، و"تميم"، و"هذيل"...والّذي دُوّن منه كلام لبعض أفراد منه، فإذا نسبنا هؤلاء الأفراد إلى قبائلهم ثمّ نسبنا هذه القبائل القليلة إلى قبائل العرب عامّة عرفنا مدى صدق "أبي عمرو بن العلاء"، وصحّة مذهبه حين قال "أبو عمرو بن العلاء": ((ما انتهى إليكم ممّا قالت العرب إلّا أقلّه ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير))[1].

أيضا ممّا استُعمل كقول في كتاب المزهر في علوم اللّغة وأنواعها "للسّيوطي"، حيث قال بعض الفقهاء: ((كلام العرب لا يحيط به إلّا نبيّ))، قال "ابن فارس": وهذا كلام حري أن يكون صحيحا وما بلغنا أنّ أحدا ممّن مضى ادّعى حفظ اللّغة كلّها، فأمّا الكتاب المنسوب إلى

[1]- السيوطي ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، ص 401/2.

"الخليل" وما في خاتمته من قوله: هذا آخر كلام العرب فقد كان "الخليل" أورع وأتقى لله من أن يقول ذلك[1].

حيث قدّم "التّواتي بن التواتي" تعليقا لهذا قائلا أنّ ما ذهب إليه الأستاذ الفاضل يحتاج إلى تدقيق، إذ أنّ الأعلام النّحاة الأوائل لم يُفتهم ذلك، فقد كتبوا في الضّرائر الشّعرية وأشاروا إليها، وما دعم به رأيه من قول "لابن فارس" لخير دليل على أنّهم على علم ودراية بما يحوز للشّعراء من قصر الممدود ومدّ المقصور[2].

كما تحدّث الكاتب أيضا عن لهجات العرب الّتي وردت الكثير منها في كتب النّحاة ونذكر منها على سبيل المثال: طائفة كدليل على النّحاة لم يغيبوها وكانت من الشّواهد الّتي اعتمدوها للاستنباط[3]:

مُضيفا في ذلك قول "سيبويه": حدّثني من لا أتهم عن "الخليل" أنّه سمع أعرابيّا يقول: ((إذا بلغ الرّجل السّتّين فإيّاه وإيّا الشّواب))، وحكى "سيبويه" عن "الخليل" أنّه قال: لو أنّ قائلا قال: إيّاك نفسك لم أعنفه[4].

كما ذكر أيضا: وحكى "ابن كيسان" اختلف النّحويون في هذه المسألة ثلاثة أقوال كلّها منسوبة إلى أصحابها فقال[5]:

أ/ قال بعض النّحويّين: إيّاك بكمالها اسم.

ب/ وقال بعضهم: الياء والكاف والهاء هي الأسماء و(إيا) عماد لها لأنّها لا تقوم بأنفسها.

---

[1]- السيوطي ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، ص 52/1.

[2]- ينظر: التواتي بن التواتي ، محاضرات في أصول النحو ، ص 128.

[3]- المرجع نفسه ، ص 141.

[4]- المرجع نفسه ، ص 141.

[5]- المرجع نفسه ، ص 141.

ج/ وقال بعضهم: (إيا) اسم مبهم يكنّى به عن المنصوب، وجعلت الياء والكاف والهاء بيانا عن المقصود ليُعلم المخاطب من الغائب، ولا موضع لها من الإعراب كالكاف في ذلك وأرأيتك وهذا هو قول "أبي الحسن الأخفش".

د/ وقال بعضهم: الياء والكاف والهاء في موضع خفض، قال: والدّليل على هذا قول العرب: ((إذا بلغ الرّجل السّتّين فإيّاه وإيّا الشّواب)) وهذا قول "الخليل".

ومن خلال تتبّعنا للشّواهد والنّظر في طريقة الاستشهاد بها، وكيفية توزيعها يظهر لنا جليّا أنّ المؤلّف لم يعتمد منهجا محدّدا في إيرادها في مواد الكتاب.

فقد تعدّدت الشّواهد في المادّة الواحدة أو النّصّ الواحد والأمثلة على ذلك كثيرة سواء أكانت من مصدر واحد أو من مصادر مختلفة، غير أنّ اللّافت للانتباه هيمنة الشّاهد النّثري على غيره حتّى أنّه لا يكاد يخلو مدخل من المداخل منه.

هذا إن دلّ على شيء إنّما يدلّ على غزارة المادّة اللّغويّة لدى "التّواتي بن التواتي" ومدى تمكّنه وحرصه على توثيقها من مصادرها الموثوقة.

خاتمة

في ختام بحثنا توصّلنا إلى مجموعة من النّقط منها:

- للاستشهاد أهمّية كبرى في الدّراسات اللّغويّة العربيّة، إذ يُعدّ المعيار الأساس المُعوّل عليه في تحديد فصاحة الألفاظ العربيّة وصحّة القواعد النّحويّة.
- أنّ العالِم "التّواتي بن التواتي" علم من أعلام الجزائر أثرى المكتبة العربيّة بمؤلّفاته الغنيّة والغزيرة.
- أنّ المؤلّف لم يعتمد منهجا محدّدا في إيرادها في مواد الكتاب، وذلك من خلال تتبّعنا للشّواهد والنّظر في طريقة الاستشهاد بها وفي كيفية توزيعها.
- تعدّد الشّواهد في المادّة الواحدة وهيمنة الشّاهد النّثري على غيره حتّى أنّه لا يكاد يخلو مدخل من المداخل منه.
- غزارة المادّة اللّغويّة لدى "التّواتي بن التواتي" ومدى تمكّنه وحرصه على توثيقها من مصادرها الموثوقة.
- تعتبر الشّواهد ركائز أساسيّة في وضع القواعد، وتتعدّد الشّواهد بتعدّد النّصوص والأمثلة على اختلاف مصادرها.
- كثيرا ما يذكر "التّواتي بن التواتي" الشّاهد من القرآن الكريم، أو الحديث الشّريف، أو كلام العرب، ثمّ يُتبعه بشرح أو تفسير أو تعليق.
- في غالب الأحيان يقدّم "التّواتي بن التواتي" للشّاهد من القرآن الكريم بعبارة تميّزه عن غيره من النّصوص، مثل: عبارة ((قال الله تعالى)).
- سيطرة الشّاهد النّثري على كتاب ((محاضرات في أصول النّحو)) بشكل كبير، حيث وصل عددها إلى 252 شاهدا.
- اهتمام "التّواتي بن التواتي" بالشّاهد الشّعري والّذي احتلّ المرتبة الثّانية بعد الشّاهد النّثري وعنايته البالغة به، إنّما مردّه لتلك المكانة العظيمة الّتي حظي بها الشّعر في نفوس العرب باعتباره معدن علمهم وفصاحتهم، وديوان حكمتهم وأخبارهم.

فهرس المصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع:

1. ابراهيم البنا ، دراسة لكتاب الرد على النحاة.
2. ابن السيد البطليوسي ، الإنصاف بذكر أسباب الخلاف.
3. ابن جني ، الخصائص ، تحقيق: محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، ج1.
4. ابن قتيبة ، عيون االخبار ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، دط ، مج2 ، 1996 ، نقلا عن مسعود غريب، الاستشهاد بالشعر وأهميته ، مجلة الآثير.
5. ابن منظور ، لسان العرب ، دار الصادر ، بيروت ، لبنان ، ج3.
6. أبو البقاء العكبري ، مسائل خلافية في النحو.
7. أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري ، كتاب الصناعتين ، الكتابة والشعر ، تحقيق: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، ط1 ، 1371ه ، 1952م.
8. أحمد ابن فارس ، مقاييس اللغة ، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، 1979م، ج3.
9. التواتي بن التواتي ، محاضرات في أصول النحو ، دار الوعي ، رويبة ، الجزائر ، 2008م.
10. خديجة الحديثي ، النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، دار الرشيد للنشر ، الجمهورية العراقية، دط ، 1981م.
11. الخليل بن أحمد ، الجمل في النحو.
12. زكي الدين شعبان ، أصول الفقه الإسلامي ، دار الكتب ، بيروت ، ط2 ، 1971م.
13. سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، دط ، 1407ه ، 1987م.
14. سيبويه ، الكتاب.
15. السيوطي ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها.
16. شرح البخاري لابن الملقن ، حكم المحدث ضعيف ، ص 3/350.
17. عبد القادر بن عمر البغدادي ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، دط ، دت ، ج1.
18. علي القاسمي ، معجم الاستشهادات ، مكتبة ناشرون ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2001م.

19. علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي ، الأحكام في أصول الأحكام ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت ، دط ، دت ، ج1.
20. مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق الدولية ، ط4 ، 1429هـ ، 2007م ، مادة شهد.
21. محمد حسن حسن جبل ، الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته ، دار الفكر العربي ، القاهرة، دط، دت.
22. محمد عيد ، الاستشهاد باللغة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط3 ، 1988م.
23. محمود سليمان ياقوت ، مصادر التراث النحوي ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ط1 ، 2003م.
24. مسعود غريب ، الاستشهاد بالشعر وأهميته ، مجلة الأثير ، ع26 ، سبتمبر 2016م.
25. مليكة بن عطاء الله ، درس الشواهد في الدرس اللغوي العربي ، أهميتها أنواعها ووظيفتها ، مجلة الذاكرة ، ع10، تصدر عن مخبر التراث اللغوي والأدبي في الجنوب الشرقي الجزائري ، ورقلة ، الجزائر ، يناير 2018م.
26. يحي عبد الرؤوف جبر ، الشاهد اللغوي ، مجلة النجاح للأبحاث ، ع6 ، مج2 ، 1992م.

فهرس
الموضوعات

شكر وعرفان:

إهداء:

مقدّمة:.....01

1/ نبذة تاريخية عن سيرة المؤلّف:.....04

2/ مؤلّفاته:.....04

الفصل الأوّل: الشّواهد اللّغويّة الماهية والوظيفة:

1/ الشّواهد اللّغويّة:.....07

أ/ الشّاهد لغة:.....07

ب/ الشّاهد اصطلاحا:.....08

1-2/ وظيفة الشّواهد:.....09

1-3/ أهمّية الشّواهد:.....09

1-4/ الاستشهاد ومصادره:.....10

أ/ الاستشهاد:.....10

ب/ مصادر الاستشهاد:.....10

1-4-1/ القرآن الكريم:.....11

1-4-2/ الحديث النّبوي الشّريف:.....11

1-4-3/ كلام العرب:.....13

أ/ الشّواهد النثرية:.....14

ب/ الشّواهد الشّعرية:.....14

الفصل الثّاني: دراسة إحصائية لشواهد الكتاب:

1/ توزيع الشّواهد اللغوية في كتاب محاضرات في أصول النّحو:.....17

2/ صور الاستشهاد في كتاب محاضرات في أصول النّحو:.....17

أ/ الإحصاء:.....17

ب/ التّحليل:.....18

2-1/ شواهد من القرآن الكريم:.....**18**

2-2/ شواهد من الحديث النّبوي الشّريف:.....**24**

2-3/ شواهد من الشّعر:.....**27**

2-4/ شواهد من النّثر:.....**38**

خاتمة:.....42

فهرس المصادر والمراجع:.....44

فهرس الموضوعات:.....47